

الفصل الثاني

القيم الإسلامية والتنمية الاقتصادية

أولاً: ثروات العالم الإسلامي

ثانياً: حقائق حول مفهوم التنمية الاقتصادية في الإسلام

ثالثاً: منظومة القيم الإسلامية في التنمية الاقتصادية

- إعلاء قيمة العمل
- العدالة في توزيع الثروات
- الحفاظ على الثروات الطبيعية
- تحقيق التوازن بين قوى الاستثمار
- النهي عن أكل أموال الناس بالباطل
- البعد عن السفه
- عدم اكتناز الأموال
- تحقيق التوازن بين الاستهلاك والاستثمار
- اخراج زكاة المال
- تخصيص موارد عامة لانفاق معين
- عدم المغالاة في تحديد الضرائب
- عدم الحصول على الأموال باستغلال النفوذ

أولاً: ثروات العالم الإسلامي

منح الله بلدان العالم الإسلامي ثروات هائلة، لو استغلت الاستغلال الأمثل لحققت أهداف هذه البلاد في التنمية والتقدم.. فهي تمتلك

أولاً: إمكانيات مادية ضخمة متمثلة في:

- ثروة بشرية هائلة تصل إلى مليار و ٢٢٥ مليون نسمة حسب أقرب الإحصاءات بل وخصوبة بشرية تفوق نسبتها مالدى الشعوب الأوربية وتجعل الأوربيين يخشون من وقوع هزة في ميزان القوى بين الشرق والغرب.

- ثروة من المواد الخام تجعل في إمكان العالم الإسلامي أن يصبح قوة صناعية تضارع أرقى القوى.. ويكفى أن قارة من أفقر القارات التى تقطنها أغلبية مسلمة وهى قارة أفريقيا تنتج ٣٠٪ من الإنتاج المعدني فى العالم:

- ٧٠٪ من إنتاج الماس عالمياً
- ٧٧٪ من إنتاج الذهب عالمياً
- ٢٥٪ من إنتاج النحاس عالمياً
- ٣٥٪ من إنتاج الكروم عالمياً
- ٢٣٪ من إنتاج اليورانيوم عالمياً
- ٣٠٪ من إنتاج المنجنيز عالمياً
- ٢٠٪ من إنتاج الفوسفات عالمياً

كما أنها تمتلك:

- ٩٧٪ من إحتياطي العالم من الكروم
- ٨٥٪ من إحتياطي العالم من البلاتين
- ٦٤٪ من إحتياطي العالم من الذهب

٥٠٪ من إحتياطي العالم من المنجنيز
٢٥٪ من إحتياطي العالم من اليورانيوم
١٣٪ من إحتياطي العالم من النحاس

كما تحتوى الصحراء الغربية على ثلثى المخزون العالمى من معدن
الفوسفات.

البتزول الإسلامى:

تحوى البلاد الإسلامية أكثر من ثلثى المخزون العالمى من البتزول
ومن أكبر ٣٣ حقل بتزول فى العالم يوجد ٢٨ فى بلاد إسلامية، وحقل
الأغوار فى المملكة العربية السعودية يحوى وحدة ٦٠ بليون برميل وهو
حوالى ضعف مخزون الولايات المتحدة من البتزول.

يقول الاستاذ/ باول شمتز فى كتابه (الإسلام قوة الغد العالمية)^(٢٠):

"يوم يقل الإنتاج الغزير لهذا البتزول الذى يغزو أسواق العالم اليوم
سيمثل البتزول الإسلامى حسب التقديرات المتحفظة جداً بعد اكتشاف
الحزام البتزولى فى شمال آسيا رقما لم يعرف بعد ولايستطيع الخبراء التكهن
به لأنه قد يفوق كل تقدير، ويجب أن لانغفل عن دلالة هذا التغيير
وتأثيره اقتصادياً فى مركز العالم الإسلامى على مسرح التبادل التجارى
العالمى".

(٢٠) باول شمتز كاتب يهودى إستهدف بكتابه هذا تبصير أبناء جنسه إلى عناصر القوة

الكامنة فى الإسلام حتى يخططوا لإضعافها.

أنظر د./ محمد شامة وتقديم كتاب الإسلام قوة الغد العالمية ص ٥.

- مساحات شاسعة من الأرض الصالحة للزراعة.. السودان مثلاً
يمكنها أن توفر ٢٥ مليون فدان صالحة للزراعة، ويمكن أن توفر وحدها
للمجتمع الإسلامى ما يكفيه من الغذاء.

- موقع استراتيجى حيوى يجعل في إمكان الأمة الإسلامية التحكم
في التجارة العالمية والتحكم في الأسعار عن طريق رسوم المرور والجمارك.
بل ويجعل في إمكانها في بعض الأحيان الإمساك بخناق الاقتصاد العالمى.

- رؤوس أموال ضخمة لدى بعض البلاد الإسلامية مودعة في بنوك
أمريكية وأوربية تمثل عصب اقتصاديات الدول المتقدمة حتى أن خبيراً
الاقتصاد العالمى يرون أن سحب هذه الودائع يهز اقتصاد هذه الدول هزاً
عنيفاً.

ثانياً: امكانيات معنوية هائلة:

طاقة معنوية كامنة في الإسلام تدفع المؤمن إلى العمل والإنتاج في
ظل القوة الإسلامية القادة على تجميع الأجناس البشرية تحت راية واحدة.
دون تفرقة عنصرية بسبب لون أو جنس أو وطن يقول .. شتمت في كتابه
الذى سبقت الاشارة إليه:

(إن اتجاه المسلمين نحو مكة - وطن الإسلام - عامل هام من أهم
العوامل في تقوية وحدة الاتجاه الداخلى بين المسلمين، وأسلوب يضى
على جميع نظم الحياة في المجتمع الإسلامى طابع الوحدة وصفة التماسك)
- كم هائل من المعارف الضخمة، والخبرات المتراكمة والقدرات
العلمية المتوفرة على الساحة الإسلامية وإن كانت موجودة حالياً بدون
تنسيق ولا ترابط بينها مما يفقدها فاعليتها رغم أنها نتاج حضارات
عظيمة.

- قيم إسلامية كفيلة بالقضاء على عوامل الفساد التي تبتد كثيرًا من الثروات في المجتمعات الإلحادية وهي في نفس الوقت قادرة على تكثيف عوامل الرقى والتقدم.

والحديث عن الإمكانيات المتاحة في العالم الإسلامي يحتاج إلى معاجم وقواميس وجهد أعوام لكننا نكتفى بالإشارات السابقة لتأكيد حقيقة هامه خلاصتها.. أن الله قد منح بلدان العالم الإسلامي ثروات ضخمة لو استغلت على الوجه الأكمل لما كانت هناك قوة تفوقها في هذا العالم.. وإذا كان هناك ثمة خلل في اقتصاديات هذه الدول فهو ليس لنقص في ثرواتها وإنما في عدم القدرة على استخدام هذه الثروات أو سوء استخدامها في كثير من الأحيان.

ولنتساءل الآن ما الذى جعل معظم بلدان العالم الإسلامي تفشل في استغلال مصادر القوى الكامنة فيها وتحسب في عداد الدول المتخلفة أو النامية في أحسن الأحيان؟

لقد انقسم العالم الإسلامى في نظامه الاقتصادى إلى قسمين:

أحدهما انبهر بالعالم الغربى ونظر إلى الرأسمالية على أنها النظام الأمثل لتحقيق تقدمه الاقتصادى، وأن أسلوب الحرية الاقتصادية الذى سار عليه الغرب هو الطريق الوحيد للتقدم .. والثانى انحاز إلى الاشتراكية ورأى أنها التعبير الوحيد المعقول الذى يقوم على نظرية علمية متكاملة.. والذى يمكن أن يحقق له وجوده في عالم اليوم.. فماذا كانت النتيجة؟

حينما اختارت البلدان الإسلامية هذه النماذج للتنمية لم تكن هناك مبررات قوية لهذا الانحاز سوى ذلك الوهج الذى يسرق الأنظار والمتمثل في تلك الاكتشافات العلمية، أو تلك المبادئ المظهيرية التى تتعلق بالعمل وحقوق العمال والمبادئ الإنسانية.. ولأن الهوى يعمى الأبصار فقد فقدت أبصار قادة المجتمعات الإسلامية القدرة على رؤية عيوب هذه

الأنظمة من ناحية وافتقدت أيضاً القدرة على رؤية مدى ملائمة هذه الأنظمة لظروف وطبيعة وقيم المجتمعات التي يحكمونها من ناحية أخرى.. ولقد كان من نتائج ذلك أن هذه المجتمعات جنت مساويء هذه النماذج ولم تستفد من مكاسبها .. في الفكر الرأسمالى لا يخضع النظام الاقتصادى في جملته إلا لمنطق الربح فالإنتاج لا تحدده الاعتبارات العلمية أو الإنسانية وإنما تحدده قوانين السوق (العرض والطلب) ومن ثم فإن القرارات الهامة في جميع الدول الرأسمالية يقوم بها ويتحكم فيها رجال الأعمال، وهم في سبيل مصلحتهم قد يضحون بطبقة أو بشعب بأكمله أو قد يشعلون حرباً في سبيل السيطرة على مقدرات الإنتاج وزيادة حصيلتهم من الأرباح، وفي هذا الفكر تظهر بوضوح التفرقة بين من يملكون وسائل الإنتاج وبين من يملكون قوة العمل فالفئة الثانية محرومة تماماً من اتخاذ القرارات وتخضع للفئة الأولى في سلوكها سواء في الإنتاج أو الاستهلاك ومن هنا تظهر قيمة الملكية الفردية وتخدم الصراعات بين قوى السوق في سبيل السيطرة والتحكم.

وفي ظل الفكر الاشتراكى فإن النظام الاقتصادى يسقط الفرد من حساباته في سبيل المصلحة العامة فالإنسان عمله اقتصادية في سوق الصناعة والتجارة تعلق وتهبط في طبقاتها بعميار العرض والطلب وبتقاييس الرواج والكساد.. ومن ثم فاللدولة هى التى تسيطر على وسائل الإنتاج وهى التى توزع نتاج العمل على الأفراد "كل بحسب حاجته" ولاملكية لأحد.. إذ أن الملكية الفردية هى أصل كل المظالم.

ورغم حداثة الفكر الاشتراكى فإن العالم قد أنقسم في معظمه إلى معسكرين رئيسيين أحدهما غربى ينهج الرأسمالية والآخر شرقى يلتزم بالاشتراكية التى اتخذت صوراً مختلفة وإن كانت متفقة في الأصول.. وهنا بدأ صراع التطور .. والنظرة الموضوعية تؤكد أن عملية التطور في كلا النظامين (الاشتراكى والرأسمالى) سارت بلا هدف محدد سوى الرغبة في

كسب السبق وتحطيم الجانب الآخر، ومن ثم فقد اكتسب هذا السباق جانباً تخريبياً أكثر منه تعميراً وبناءً. وانتهى كما نعلم جميعاً بالأنهيار الشيوعى.

يقول الاستاذ رجاء جارودى فى كتابه (toute la varite) أو الحقيقة كلها (قيام الشيوعية على هدم المجتمعات التى تخالفها وإيمانها بأن الخير كل الخير فى تفكيك أوصالها وتعجيل زوالها حقيقتان لا تقبلان المغالطة ولا يكون التجامل لهما إلا مغرضاً من البداية وهو يدارى الغرض متشيعاً جد التشيع تحت سربال العدل والمساواة)^(٢١).

ولقد أدى عدم وجود أهداف إنسانية للنظم الغربية والشرقية فى التنمية إلى أن التنمية لم تتم لصالح البشرية إنما أضرت بالبشرية فى كثير من الأحيان. والمتأمل لما حدث فى الحريين العالميين الأولى والثانية يدرك هذه الحقيقة بوضوح، وما حدث لهيروشيما ونجازاكى وغيرها هو خير دليل على أن التطور الذى حدث ساهم فى هدم الطبيعة والإنسان ولم يساهم فى خلق مستقبل للإنسان.

يقول الاستاذ / رجاء جارودى فى محاضرتة بالأزهر الشريف:

(أعظم نتاج العلم والفن فى الغرب ليس فى خدمة الإنسان وفى سبيل تقدمه وتحرره أو لأية أغراض إنسانية ولكنه فقط فى خدمة التنمية كتنمية وخدمة السيطرة كسيطرة والعنف كعنف)^(٢٢).

وبافتقاد الأهداف الإنسانية للتنمية أصبحت تنمية عمياء وتحولت الوسائل إلى غايات ولم يعد العلم والتكنولوجيا فى خدمة الإنسان وإنما

(١) نقلاً عن أمينة الصاوى "رجاء جارودى وحضارة الإسلام" مكتبة مصر- القاهرة

ص ١٠٤.

(٢) المرجع السابق ص ١٧٢.

أصبح هو الخاضع لتطورات العلوم والتقنيات الفتاكة وتحت رحمتها، ونتيجة لهذه التنمية العمياء مات خمسون مليوناً من الكائنات البشرية في العالم الثالث جوعاً سنة (١٩٨٢م) في الوقت الذى القيت فيه الأطنان من القمح في المياة حتى لاينخفض سعره وفى نفس السنة أنفق العالم ٦٥٠ ملياراً من الدولارات على النفقات العسكرية، ولايزال نصف سكان العالم يناضلون من أجل العيش فى الوقت الذى يمتلك فيه البعض المليارات فى البنوك وينقلون بطائرات خاصة ويقضون أوقاتهم فى الملاهى والبارات .. وإذا كانت الولايات المتحدة هى النموذج الأمثل للرأسمالية فإن نظرة إلى واقعها تدلنا على - متناقضات الفكر الرأسمالى - فكما تقول الاحصاءات الرسمية فإن أقل من ٢٠٪ من السكان الأثرياء يحصلون على ٤٦٪ من مجموع الدخل فى الوقت الذى يحصل فيه ٢٠٪ من السكان الفقراء على ٤,٦٪ من مجموع الدخل - اليس هذا دليلاً على عدم المساواة حتى داخل المجتمع الواخذ؟

ويقدم الاستاذ/ رجاء جارودى فى كتابه (التحول الكبير للاشتركية) الوجه الآخر للصورة متمثلاً فى الاتحاد السوفيتى المنهار الذى كان يعد النموذج الأمثل للاشتركية فيقول:

"إن الاتحاد السوفيتى قد عمد نتيجة للرغبة الجارحة فى اللحاق بالآخرين والتفوق عليهم إلى أعمال متتابعة شوهت اقتصاده بالأعباء الجسيمة لسباق الفضاء الذى ينفق فيه أكثر مما تنفقه الولايات المتحدة نظراً لأن الدخل الوطنى فيه أقل من الدخل الأمريكى بكثير كما اضطر إلى تراجع أيدلوجى محيف وبالتالي إلى تخلف رهيب فى تطوير هياكله إلى جانب مفهوم غير علمى وغير ديمقراطى للدولة والحزب ترتب عليه أن أصبح من الصعوبة بمكان تحقيق الإصلاح الاقتصادى" (٢٣).

(٢٣) المرجع السابق ص ٢٦.

كل هذا يؤكد أن النموذج الاشتراكي - الذى يهدر قيمة الإنسان ويهبط بكرامته ويجوله من مخلوق يسمو بفكره وروحه نحو السماء إلى كائن حيوانى كل همه إشباع المطالب الأساسية التى حددها كارل ماركس بالغذاء والمسكن والإشباع الجنسى - لا يمكن أن يتفق مع الأصول الإنسانية الإسلامية ولا يمكن أن يحقق أهداف المجتمعات الإسلامية فى الرخاء والتقدم، لأن عدم مراعاة الكرامة الإنسانية وقتل الحافر على التملك مفاهيم مرفوضة فى التنمية الإسلامية.

كذلك فإن النموذج الرأسمالى الذى يضع مصلحة الفرد فوق كل اعتبار ويسمح لطبقة معينة بالصعود والرفاهية على أعناق الطبقات الأخرى فى المجتمع لا يتفق مع مبادئ الإسلام التى تدعو إلى العدل والمساواة، ولا يمكن أن يصلح للتنمية فى المجتمعات الإسلامية لأنه يقوم على الاحتكار والاستغلال والربا ويطبق مبدأ الغاية تبرر الوسيلة.

وأمام عدم تلائم هذه النماذج لظروف وطبيعة المجتمعات الإسلامية كان على هذه البلاد أن تبحث عن النموذج الذى يتوافق مع ظروفها والذى يخدم أهدافها والذى لا تشعر فيه بالاغتراب عن واقعها وقيمها .. وكان هذا النموذج موجوداً ومتاحاً فى كل الأوقات، بل وكان مجسداً على أرض الواقع من خلال التجارب التى طبق فيها عبر تاريخ الدولة الإسلامية .. لكن انطماس البصيرة دفع بقيادة العالم الإسلامى إلى التقليد الأعمى للغرب والشرق وكان من نتائج ذلك ضياع الهوية سياسياً، وضياع القيم والمبادئ اجتماعياً، وهذا الخلل الاقتصادى الذى يجعل مجتمعات تملك معظم ثروات العالم تمد يدها فى انتظار المعونات والمساعدات وترضى لنفسها التبعية والتخلف فى سبيل ضمان الحد الأدنى من الحياة. والصورة تبدو مأساوية !!

ومظاهرها تجعل القلوب تنفطر حزناً !!

- انخفاض مستوى الدخل الفردي في معظم بلدان العالم الإسلامي.. فبينما يزيد متوسط دخل الفرد عن ستة آلاف دولار سنوياً في الولايات المتحدة الأمريكية، يكاد يقف عند حاجز الـ ٥٠٠ دولار في كثير من بلاد العالم الإسلامي أى ما يعادل ١ : ١٢ وهو تفاوت مخيف.. وحتى تلك الدول الغنية بالبتروال والتي يصل فيها دخل الفرد إلى نسب عالية لاتمثل ظاهرة إيجابية لأن هذه الزيادة لاتتبع عن زيادة في الإنتاج وإنما نتيجة الزيادة في استهلاك احتياطيتها من البتروال والمواد الخام هذا إلى جانب سوء استغلال هذا الدخل المرتفع.

- انتشار البطالة الحقيقية والمقنعة في كثير من بلدان العالم الإسلامي مما يعد تبديداً وضياعاً في الموارد البشرية .. والعجيب أنه في الوقت الذي تعاني فيه بعض الدول الإسلامية من البطالة بصورها المختلفة تقف دولاً أخرى في حاجة ماسة إلى الأيدي العاملة لاستغلال مواردها، وعلى سبيل المثال فإن العمالة السعودية لاتشكل سوى ٩,٥٪ من الأيدي العاملة المستخدمة في القطاع غير الحكومي بالمملكة هذا في الوقت الذي ترتفع فيه نسبة البطالة في دول أخرى يوماً بعد يوم.

- وجود فجوة غذائية في معظم بلدان العالم الإسلامي .. فهذه البلاد رغم ما تمتلكه من مساحات شاسعة من الأرض الزراعية إلا أنها تعتمد في غذائها على الدول الأخرى .. وحسب ما تقول الإحصائيات فإن أكثر من ٤٠٪ من البلاد الإسلامية تعتمد في غذائها على الخارج .. وهذه المشكلة خطيرة جداً لأنها مرتبطة بالتبعية، فمن لايملك قوته لا يستطيع أن يملك حرته.

- مشكلة الديون الخارجية:

تدخل معظم دول العالم الإسلامي في عداد الدول المدينة التي تعتمد على رؤوس الأموال الأجنبية في تمويل عمليات التنمية الاقتصادية، وتصل

جملة القروض التي تحصل عليها هذه الدول إلى ما يقرب من ثلث الدخل القومي، ولو أن هذه القروض تستخدم في مشروعات إنتاجية لهان الأمر ولكن معظمها يستخدم في أغراض غير إنتاجية ولسد حاجة الشعوب من المواد الغذائية.

المنهج الإسلامى فى التنمية الاقتصادية:

قبل الحديث عن المنهج الإسلامى فى التنمية الاقتصادية وإصلاح المجتمعات الإسلامية يجب التنبيه إلى بعض الحقائق الهامة ومنها:

١- الإسلام نظام شامل وهو كل لا يتجزأ، ولذلك فإن منهجه فى الاقتصاد مرتبط بمنهجه السياسى والإجتماعى والثقافى، ولذلك فإن الإصلاح الحقيقى للمجتمع الإسلامى مرتبط بتطبيق الشريعة الإسلامية، ومحاولة الأخذ بجزء من النظام دون الأجزاء الأخرى هو خروج على منطق الإسلام نفسه ولهذا وبخ الله تعالى بنى اسرائيل ووعدهم بالخزى والعذاب لأنهم آمنوا ببعض ما أنزل الله وتركوا ما لا يتفق مع أهوائهم قال تعالى:

﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَن يَفْعَلْ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ﴾ (٢٤).

فالإسلام قد أوجد وسائل كثيرة لعلاج مشكلة الفقر مثلاً ومن هذه الوسائل العمل وكفالة الأقارب والزكاة والصدقات التطوعية والإحسان الفردى وبيت مال المسلمين... الخ لكنه اشترط لنجاح هذه الوسائل أن تطبق فى مجتمع مسلم يأخذ الإسلام قلباً وقالباً.. ولقد نجحت هذه

(٢٤) سورة البقرة الآية ٨٥.

الوسائل حين طبقت في مجتمعات تعيش الإسلام واقعاً وتجسده أسلوب حياة.. "في عهد عمر بن الخطاب بعث معاذ بن جبل إلى اليمن فبعث إليه معاذ بثلاث صدقة الناس فأنكر ذلك عمر وقال: (لم أبعثك جايياً ولا أخذ جزية ولكن بعثتك لتأخذ من أغنياء الناس فتردها على فقرائهم..) فقال معاذ: (ما بعثت إليك بشيء وأنا أجد أحداً يأخذه مني) فلما كان العام الثاني بعث إليه بشرط الصدقة فتراجعا بمثل ذلك فلما كان العام الثالث بعث إليه بها كلها فراجعه عمر بمثل ما راجعه قبل ذلك فقال معاذ: (ما وجدت أحداً يأخذ مني شيئاً)"^(٢٥).

في هذا المجتمع كان الإسلام سائداً فكان الجميع يعمل، وكان الجميع محكوماً بالضمير الإنساني الذي يجعله لا يأخذ أكثر من حقه.. فانتصر هذا المجتمع على الفقر وعلى كل مشكلات الحياة وصنعوا حضارة لاتزال مضرب المثل.

٢- حين خلق الله الخلق ضمن لهم جميعاً أرزاقهم من بداية الخلق حتى يوم القيامة وجعل في الأرض الأقوات التي تكفى لكل المخلوقات ﴿وجعل فيها رواسي من فوقها وبارك فيها وقدر فيها أقواتها..﴾^(٢٦).

ومن ثم فنظرة الإسلام إلى الموارد الاقتصادية تؤكد أنها كافية كماً ونوعاً لمواجهة احتياجات البشر، وليس هناك أى خلل طبيعي في العلاقة النسبية بين الموارد والاحتياجات.. ومن ثم فإن الادعاء بأن زيادة السكان ستؤدي إلى التجويع.. أو أن العالم مقدم على مجاعة بسبب عدم التناسب بين الموارد والاحتياجات هو خروج عن منهج الله، وادعاء في غير موضعه.. وما الاكتشافات التي تحدث في العالم بصفة شبه يومية للمواد

(٢٥) يوسف القرضاوى - مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام - ص ٤٣.

(٢٦) سورة فصلت الآية ١٠.

الخام والثروات الطبيعية إلا خير دليل على أن الارض غنية بمواردها التي أودعها الله فيها لإشباع حاجات خلقه. أما الخلل الذي نراه حالياً في بعض البلاد بين الموارد والاحتياجات فما هو إلا مرض إجتماعى سببه الأساسى عدم بذل الإنسان الجهد الكافى والمناسب في العمل واستسلامه للبطالة والكسل، ومن أسبابه الأخرى إنعدام عدالة التوزيع في الناتج الاقتصادى .. فبينما يموت الناس جوعاً في مناطق معينة تلقى كميات ضخمة من القمح في البحر في بلاد أخرى حتى لا ينخفض سعره.. مما يؤكد أن ما يحدث ليس خللاً بين الموارد والاحتياجات وإنما الخلل في توزيع هذه الموارد وفق الاحتياجات.

٣- التنمية في المفهوم الإسلامى فرض وعبادة.. فهى ليست مجرد سلوك اقتصادى وإنما هى وسيلة لإرضاء الله سبحانه وتعالى وعليها تتوقف العبادات الأخرى فالمسلم إذا لم ينتج قوته وما يكفى حاجته فلن يستطيع القيام بالعبادات الأخرى، بل لاخير في صلاة العبد أو صيامه إذا كان عاطلاً أو عالة على غيره ومن ثم فان مفهوم التنمية في الإسلام له جوانب نفسية واجتماعية وأهداف حضارية بعيدة المدى.

٤- التنمية الاقتصادية في الإسلام لها هدف أساسى وهو تحقيق التوازن بين مصلحة الجماعة ومصلحة الفرد بقصد تحقيق السعادة للإنسان في الدنيا وتمكينه من أداء الهدف الأساسى الذى خلق من أجله وهو عبادة الله سبحانه وتعالى.. وعليه فإن الوسائل التى توصل لتحقيق هذه الغاية يجب أن تكون وسائل نبيلة وهذه هى الميزة الحقيقية للتنمية الإسلامية.

لقد فشلت نماذج التنمية الشرقية والغربية لأنها افتقدت الهدف، ولأنها جعلت الوسائل أهدافاً في حد ذاتها.

يقول الاستاذ رجاء جارودى في محاضرته بالأزهر الشريف^(٢٧):

"الإسلام الخالد يمكنه اليوم أن يغزو العالم برسالته لأنه يعطينا الإجابة على تلك الاسئلة التى تجول بخاطرنا في هذا العصر:

- السؤال الذى يراودنا ماذا بعد هذه التنمية العمياء للعلوم والفنون؟

- السؤال الذى يراودنا ماذا بعد هذه الزيادة العمياء للشعوب

والدول؟

بدلاً من أن نحول عالم الأشياء والمخلوقات إلى أحداث وقوانين فالإسلام يذكرنا بضرورة البحث عن هدف ومعنى أولاً.. فهذا الإنسان الغربى الذى يكرر السؤال عن الكيف ويتناسى السؤال عن السبب سنحاول أن نذكره أن التكنيك للتكنيك والعلم للعلم يؤدي إلى العدم، وأن الحياة من أجل لاشيء هي الانتحار البطيء للكوكب كله. وأن هذا كله يأتي من نسيان تبعية الأساليب ونسيان الأبعاد الروحية للحياة.

هكذا يمكننا بالإسلام أن نبين ضرورة المعنى والسمو ونذكر الخالق

العظيم.

هذه هي بعض الحقائق التى أردت أن تكون واضحة للأذهان قبل

الحديث عن منهج الإسلام في تحقيق التنمية الاقتصادية والذى يركز على منظومه من القيم والمقومات الأساسية.

(٢٧) راجع رجاء جارودى وحضارة الإسلام مرجع سابق ص ١٨١.

ثانياً: منظومة القيم الإسلامية في التنمية الاقتصادية

أولاً: إعلاء قيمة العمل:

الإسلام يدعو إلى العمل والإنتاج ومحاولة الوصول في ذلك إلى أعلى المعدلات وبعض المفكرين الإسلاميين يرون في قوله تعالى:

﴿إِنَّ اللَّهَ بِأَمْرِكُمْ أَنْ تُوَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ (٢٨).

أن تأدية الأمانة بالنسبة للعامل تعنى قيامه بما كلف به وانجازه ما تعاقد مع الدولة والجماعة على إتمامه، وهم في هذا يرون أن من لا يقوم بواجبه خائن ولا إيمان له، تطبيقاً لحديث الرسول عليه السلام "لا إيمان لمن لا أمانة له" (٢٩).

والإسلام يدفع الناس دفعاً إلى العمل وزيادة الإنتاج والتمتع بالطيبات التي أحلها الله.

يقول تعالى:

﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللَّهِ

وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ (٣٠).

ويقول ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِّن مَّرْكَمِ﴾ (٣١).

(٢٨) سورة النساء آية ٥٨.

(٢٩) رواه الإمام أحمد.

(٣٠) سورة الجمعة آية ١٠.

(٣١) سورة البقرة الآية ١٩٨.

ويقول ﴿ وكذلك مكننا ليوسف في الأرض يتبوأ منها حيث

يشاء ﴾ (٣٢).

والإسلام في دعوته هذه يضع سياجاً من القيم والمبادئ والأخلاقيات تضمن أن تكون الدعوة في صالح الإنسانية وعلى النهج القويم..

- مشروعية الوسائل:

فالإسلام وهو يدعو إلى العمل وزيادة الإنتاج يشترط أن تكون

الوسائل مشروعة يقول الله تعالى: ﴿ وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا

على الإثم والعدوان ﴾ (٣٣).

ومن ثم فلا تسخير ولا استغلال ولا إهمال للجوانب الإنسانية في العمل ومبدأ المشروعية يحدد ما يمكن إنتاجه، وما لا يمكن إنتاجه، وما يمكن إشباعه وما لا يمكن إشباعه فلا فائدة في زيادة إنتاج يضر بالمجتمع حتى ولو كان يحقق عائداً اقتصادياً.. (إنتاج الخمر مثلاً).

إن الميكافيلية والدعوة إلى أن الغايات تبرر الوسائل هي دعوة مرفوضة في الفكر الإسلامي لأنها محاولة مكشوفة لتقنين المعصية وقتل القيم وإذا كان الساسة والحكام في الغرب يفعلون ذلك فإنما يفعلونه وهم يعلمون أنه مخالف لما ينبغي أن يكون.. لأن الغايات العظيمة يلزم للوصول إليها وسائل شريفة.

وإذا كانت زيادة الإنتاج كهدف أسمى للحضارة المعاصرة تتطلب

القضاء على كيان الأسرة وسحب الآباء والأمهات إلى دوامة العمل وترك

(٣٢) سورة يوسف آية ٥٦.

(٣٣) سورة المائدة الآية ٢.

الأبناء بعيداً عن الرعاية يرضعون الحياة المتشردة ويمضون إلى المستقبل محملين بمشاعر الفردية والأنانية والقسوة والتنافس على الماديات فهذا مالا يرضى الله ولا رسوله ولا المؤمنين عملاً بالمبدأ الإسلامى "درء المفسد مقدم على جلب المصالح" ومن ناحية أخرى فإن زيادة الإنتاج في مجتمع ما على حساب المجتمعات الأخرى مثل ما يحدث من بعض المجتمعات الغربية في عملية التبادل غير المتكافئ للسلع والخدمات التي تؤدي إلى الافتقار المادى والمعنوى للدول غير الصناعية بالحصول على ثرواتها ومواردها الطبيعية بأبخس الأثمان وإعادةتها لها في شكل صناعات غالية الثمن هو أيضاً خروج على مبدأ المشروعية الذى تحتمه الشريعة الإسلامية.

ويطلق الأستاذ "رجاء جارودى" على عملية التبادل غير المتكافئ تلك تعبير "نهب الثروات المادية والإنسانية" فيقول:

"منذ قرون خمسة يسيطر الغرب على العالم بدون شريك وقد فرض نموذجه للتنمية ومنهجه الثقافى أيضاً - ويتطلب نموذجه للتنمية أن تنهب كل الثروات المادية والإنسانية التي تمتلكها كل الشعوب لفائدة الغرب وحده أى ما يعادل خمس سكان الكرة الأرضية.. ولذلك فالغرب ينتج أى شيء وبكميات كبيرة وفي وقت سريع سواء أكانت مفيدة أو مؤذية أو حتى سيئة كالأسلحة المدمرة التي أصبحت سوقاً لا ينضب معينه أبداً"^(٣٤).

كما أن النهج الإسلامى في العمل والإنتاج يرفض ذلك الاستهلاك العشوائى للطاقة ومصادر الثروة، وإهدارها في منتجات لا تخدم الأهداف الإنسانية دون حساب للأجيال اللاحقة.

(٣٤) من محاضرة د./ جارودى بالأزهر الشريف - ترجمة د./ رجاء ياقوت.

وما قد يحدث من رخاء وفتى، نتيجة هذا الإستهلاك العشوائى
سيكون على حساب الأجيال القادمة التى سوف تدفع الثمن غالباً...

- تقدير أهمية العمل البشرى:

يؤكد ابن خلدون في مقدمته أن الطيبات أو السلع ليست إلا نتيجة
للعمل الإنسانى.. لأن المصدر الوحيد لكل ثروة حقيقية هو العمل
الإنسانى، لكنه يضيف أنه لا بد من التعاون بين طاقات العمل لتحقيق
زيادة الإنتاج حيث أن الرجل الفرد لا يمكن أن يصل إلى إشباع حاجاته
الدنيا وحده بينما جملة رجال مجتمعين ينتجون أكبر بكثير من احتياجاتهم
الأساسية.

ومن ثم فهو يرى أن تركيز السكان في مجتمع ما يؤدي إلى ارتفاع
مستوى المعيشة، لأن ناتج العمل الجماعى يتجاوز دائماً الحاجات
الأساسية للعمال.. وعندما تشبع الحاجات الأساسية فإن الفائض يمثل
بالنسبة لهذا المجتمع رأس مال متراكم.. وهو يصل في النهاية إلى القول بأنه
كلما كانت المجتمعات عامرة بالقادرين على العمل كانت حضارتها أقوى
وأعظم.

ثانياً: العدالة في توزيع الثروات:

إنطلاقاً من غريزة حب التملك التى فطر الإنسان عليها أباح
الإسلام للناس أن يملكوا ما وسعهم التملك، وأن يمتلكوا الثروات الطائلة
ما دامت من مصدر حلال ويؤدى فيها حق الله وحق العباد.. ولقد كان
من أصحاب رسول الله ﷺ من هو واسع الثراء إلى درجة تجهيز جيش أو
التصدق بألف راحلة، ولم يكن ذلك مصدر اتهام وانكار عليهم.

أما ما ينكره الإسلام ولا يقره أن تتركز الثروات في أيدي فئة قليلة
حتى تصبح القلة تملك كل شيء والكثرة تموت تحت وطأة الفقر والحاجة

والاستكانة لأرباب الثراء الذين يستغلون حاجة الفقراء فيستخدمونهم بأجنس الأثمان ويستذلونهم تحت تأثير الحاجة والاضطرار.

هنا.. يتولد الحقد وتنمو البغضاء.. ويتفكك المجتمع.. فإذا وصل الأمر إلى هذا الحد كان من الواجب شرعاً أن يتدخل ولى الأمر لوضع بعض الضوابط التي تقضى على هذا الشر.. لأن الله سبحانه وتعالى قد أمر بأن يكون المال مقسوماً بين الناس جميعاً وليس متداولاً بين الأغنياء فقط.

يقول تعالى ﴿ مَا آفَاءَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ ﴾ (٣٥).

هذه الآية وإن كانت (في النفي) إلا إنها تدل على أن تداول المال بين الأغنياء فقط أمر كرهه بغض.. ومما فعله رسول الله ﷺ لعلاج مثل هذه الحالة أنه صلى الله عليه وسلم - حين قسم الأموال التي تركها بنو النضير بعد جلائهم وإخراجهم من المدينة لم يجعل للأنصار منها نصيباً سوى لاثنتين ظهر لرسول الله ﷺ فقرهما وذلك لأن الرسول ﷺ حين قدم المدينة كانت الثروة العامة ممثلة في الأرض الزراعية في يد الأنصار.

وقد أجاز بعض الفقهاء لأولى الأمر في حالة الضرورة ودفعاً للضرر أن يضع حداً مطلقاً يتناول جميع أنواع الممتلكات - كملكية الأرض مثلاً - وطاعته تجب بإعتباره أمراً يقوم عليه النظام وتضطرب بمخالفته الأحوال على أنهم اشترطوا في ذلك أن يكون ولى الأمر مجتهداً أو رجح في ذلك إلى رأى مجتهد حتى يكون أمره هذا مستنداً إلى دليل شرعى..

(٣٥) سورة الحشر آية ٧.

ويشمل هذا التحديد المقدار والآثار، ويجب عليه في هذه الحالة أخذ الزيادة من الملاك واستخدامها في المصلحة العامة، بمعنى أن ما يؤخذ يكون ملكاً للأمة شأنه شأن ما يجبي من الأموال العامة.

وهذا التصرف الذى يقوم به ولى الأمر لا يمثل اعتداء على حق المالك لأنه أخذ بحق - وقد حدث مثل هذا في التاريخ الإسلامى مرات عدة - فلقد أمر رسول الله ﷺ بقلع نخل "سمرة بن جندب" دون مراعاة لحقه في حماية ملكه حين اتخذ ابن جندب هذا النخل وسيلة للإضرار بغيره وأبى بيعه أو هبته.. كما شاطر عمر رضى الله عنه بعض ولاته حين جاءوا بأموال لم تكن لهم.. ففعل ذلك مع أبى هريرة حين ولاه على البحرين.. وفعله مع عتبة بن أبى سفيان إذ ولاه على كنانة فقدم عليه بمال فقال له عمر يا عتبة ما هذا؟

قال: مال خرجت به واتجرت فيه

قال له: لم تخرج هذا المال معك في هذا الوجه؟

ويستند الدفاع عن حق الملكية الخاصة إلى مبررات موضوعية مؤداها أن الحافز على الإنتاج يكون أقوى في ظل نظام الملكية الخاصة عنه في ظل نظام الملكية الجماعية.. من ناحية أخرى فإن الملكية الخاصة في رأى البعض - تؤدى إلى سوء توزيع الدخل والثروة واستغلال القلة لجهود الكثرة - لذلك فإن الإسلام يحاول خلق نوع من التوازن بإباحة الملكية الخاصة في الإطار الذى يخدم المجتمع، فإذا كان المالك يحسن استخدام ما يملك، ويدفع ما عليه من زكاة ويخرج منه الصدقات وينفق فيما أحل الله فلاحق لأحد في أن ينقص من ملكيته شيئاً أما إذا ساءت الأخلاق، وترك الأغنياء ما عليهم من حقوق نحو الفقراء، وأخذت الملكية طابع الاحتكار أو استغلال جهود الآخرين، كان من الجائز لأولى الأمر التدخل لنزع الملكية وإعادة توزيع الثروات بما يخدم مصالح المجتمع والناس.. إذ أن

المفهوم الإسلامى العام هو أن كل شيء ملك لله سبحانه وتعالى وأن الإنسان مستخلف فيما يملك لإدارته بما يخدم الصالح العام فإذا تحولت الملكية إلى ملكية احتكارية وجب نزعها.. يقول عليه السلام:

«إذا جاع مؤمن فلا مال لأحد»^(٢٦).

وقد خلق الله سبحانه وتعالى ما على سطح الأرض للإنسان لتكون ثمراته ومنافعه مباحة لجميع البشر.. لكل منهم ما يسد حاجته وما تقوم به حياته في إطار العدالة.

يقول الله تعالى: ﴿ألم تروا أن الله سخر لكم ما في السماوات وما في الأرض وأصبح عليكم نعمه ظاهرة وباطنة..﴾^(٢٧).

ويقول الرسول ﷺ:

«الناس شركاء في ثلاث الماء والكلاء والنار»^(٢٨).

وعن عائشة رضى الله عنها قالت: قلت يا رسول الله ما الشيء الذى لايجل منعه قال: الملح والماء والنار.. وألحق الشافعى رضى الله عنه بذلك ما يوجد في الأرض مما ترى منفعة بادية وفي متناول من يطلبها، دون جهد منه أو عمل من كل معدن ظاهر كالذهب والتبر وغيرها، والنبات والماء مما لا يملكه شخص معين ولا يحتاج في إظهاره وإدراكه إلى مؤونه، فإن الناس جميعاً يكونون في ذلك سواء لا يختص به واحد من الناس بإحياء أو إقطاع من ولى الأمر.. قال الشافعى^(٢٩): (ومثل هذا كله

(٢٦) رواه مسلم وأخرجه أبو داود بلفظ "إذا بات مؤمن جائعاً فلا مال لأحد".

(٢٧) سورة لقمان الآية ٢٠.

(٢٨) رواه أحمد وأبو داود

(٢٩) الأم ج ٣ ص ٢٦٥.

عين ظاهرة كنفط أو قار أو كبريت أو حجارة ظاهرة في غير ملك لأحد، فليس لأحد أن يحتجزها دون غيره ولا سلطان أن يمنعها لنفسه أو لخاص من الناس).. من هذا يتضح أن كل الموارد الطبيعية هي في أصلها ملكية عامة وأن تخصيصها للدولة بذاتها أو فرد بعينه مقتصر على مدى الجهد المبذول في إستخراجها والاستفادة منها.

ثالثاً: الحفاظ على الثروات الطبيعية

لم يخلق الله الموارد الطبيعية لتكون حكرًا على أحد دون أحد أو دولة دون دولة، وإنما سخرها لكل مخلوقاته وأمرنا سبحانه بأن نحافظ عليها ونحميها من التبديد والضياع ومن الاعتداء والاعتصاب، وأن يتم استخدامها فيما يعود على البشرية بالخير والرخاء.

يقول تعالى: ﴿وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات بأمره إن في ذلك آيات لقوم يعقلون﴾ وما ذرأ لكم في الأرض مختلفاً ألوانه إن في ذلك آية لقوم يذكرون ﴿ وهو الذي سخر البحر لتأكلوا منه لحماً طرياً وتستخرجوا منه حلية تلبسونها وترى الفلك مواخر فيه ولتبتغوا من فضله ولعلكم تشكرون ﴿ وألقى في الأرض رواسي أن تمتد بهم وأنهاركم وسبلاً لعلكم تهتدون ﴿ وعلامات وبالنجم هم يهتدون ﴿^(٤٠).

إن الإنسان وفقاً للمنهج الإسلامي هو المكلف بالحفاظ على الخيرات الطبيعية وتحقيق الاستفادة القصوى منها والحفاظ على توازن العالم في هذا

(٤٠) سورة النحل الآيات من ١٢ - ١٦.

الاتجاه.. فبدلاً من الاستهلاك العشوائي للطاقة الذى نراه حالياً والإهدار فيها في منتجات لا تخدم الأهداف الإنسانية علينا أن نحسب حساباً للأجيال اللاحقة، وأن نحاول البحث عن مصادر جديدة للطاقة أو أن نعود إلى نبع الطاقة الذى لا ينضب والمتمثل في المياه والبحار والشمس والأرض والرياح.

ويرى المالكية في أشهر أقوالهم^(٤١): أن ليس شيئاً من المعادن في مناجمها مالاً مباحاً حتى يملكها من يستولى عليها وإن كان استيلاؤه عليها لم يحدث إلا بعمل قام به أو بنفقه أنفقها في سبيله.. وإنما هى ملك للمسلمين جميعاً نتيجة قيامهم على ما وجد فيها قيام ولاية وحماية ولاتعد تابعة لأرضها مملوكة لصاحبها نتيجة لتملك أرضها.. الخ.

أما ما يحتاج إلى عمل ومؤونة في إظهاره واستخراجه فإن منفعته تكون لمن كان ذلك منه بما استحدثه من مال.

ورفقاً لهذه المفاهيم فإن نظام الاقتصاد الإسلامى يرى أن الحفاظ على الموارد الطبيعية يتطلب:

أ- احترام الملكية الخاصة باعتبارها حق غير مطلق يستهدف مصلحة الجماعة دون الإضرار بمصلحة الغير، وهذا يعنى أن الملكية وظيفة اجتماعية المالك فيها أمين وخازن لثمرات ملكه جعل له التصرف فيها في الحدود المشروعة وهى الحدود التى قصد بها مصلحة المجتمع وخيره.. ولقد أباح الإسلام للفرد أن يمتلك الأرض ورأس المال النقدى والعينى والمنقولات والعقارات لما في الملكية الخاصة من مزايا اقتصادية منها:

١- الاستجابة لفطرة الإنسان وحبه للتملك

٢- توفير الحافز على العمل والإنتاج

(٤١) الأم ج ٣ ص ٢٦٥.

٣- ضمان الحفاظ على الممتلكات وعدم الإسراف فيها

٤- ضمان الاستثمار المستمر للأموال بدافع تنميتها

والإسلام حين أقر الملكية الخاصة حاول أن يضع لها من الضوابط ما يحول دون أن تكون مصدراً للفساد والتنازع وسيلاً إلى التفرقة الطبقيّة وأعطى لأولى الأمر في كل بلد أن يحدوا من حرية التملك بالقدر الذى يكفل درء المفاسد وتحقيق المصالح.

ب- إمكان قيام الملكية العامة:

راعى الفكر الإسلامى أن وجود المجتمعات واتصال الناس ببعضهم والعلاقات الاجتماعية الناشئة عن هذه الاتصالات تستدعى وجود كيانات معنوية تستطيع إشباع الحاجات الاجتماعية التى يعجز الفرد عن إشباعها.. وانطلاقاً من ذلك أقر الملكية العامة وحدد لها مجالاتها ووظائفها ومن هذه المجالات^(٤٢):

- الأراضى الزراعية غير المملوكة ملكاً خاصاً.

- الثروات الصناعية غير المملوكة ملكاً خاصاً.

- المعادن ومصادر الطاقة.

- الغابات والمراعى والانهار.. وغيرها.

(٤٢) انظر محمد بن ناصر الحجرى "دور الدولة في التنمية الاقتصادية" رسالة ماجستير مقدمه إلى كلية الاقتصاد - جامعة القاهرة.

وتقع على الدولة مسؤولية إدارة هذه القطاعات وتنميتها وتوجيه نتائجها لصالح جميع الأفراد.. والإسلام يقر الملكية الجماعية وهي ظاهرة فى أمور كثيرة منها^(٤٣):

- فى المساجد التى جعلها الله تعالى لجميع المسلمين وليست ملكاً لأحد.

- فى الوقف الذى شرعه الله لتوجه غلاته ومنافعه إلى سبل الخير العام.

- فيما فعله النبى عليه الصلاة والسلام من قسمته غنائم خيبر نصفين جعل أحدهما للنواب والوفود فقد على رسول الله وعلى المسلمين.

- فيما حماه الله من الأرض لخير المسلمين حين يغزون فى سبيل الله، وقد حمى الرسول ﷺ "النقيع" لهذا الغرض فكانت للمسلمين عامة.. وتحقيق التوازن بين الملكية الفردية والجماعية مبنى على فلسفة الإسلام فى أن الفردية جوهرية فى الإنسان، لكن الإنسان وإن كان متفرداً فى طبيعته وتركيبه إلا أنه مرتبط بالمجتمع أشد الارتباط فى أهدافه وأوجه نشاطه.. ومن ثم فإن التفرد يتطلب ضرورة الملكية الخاصة والارتباط بالمجتمع يفرض وجود الملكية العامة واستمرارهما معاً هو الضمان لتحقيق العدالة الاقتصادية.

ج- عدم جواز تحجير الأرض وعدم زراعتها:

الأصل فى الملكية الانتفاع بها بما يحقق مصلحة الفرد والمجتمع، وعليه فإن تملك الموارد الطبيعية ومنها الأرض الزراعية يفرض على مالكيها

(٤٣) انظر التوجيه التشريعى فى الإسلام - من بحوث مؤتمر مجمع البحوث الإسلامية الجزء الأول ص ٢٣.

مداومة استثمارها، لأن تعطيل هذه الأرض يؤثر على الفرد والمجتمع معاً، ولذلك نهى الرسول عليه الصلاة والسلام عن الاحتجار لأكثر من ثلاث سنين (والاحتجار هو وضع اليد على الأرض الموات لمحاولة إحيائها وتعميرها).

يقول الرسول عليه السلام:

«من أحيأ أرضاً ميتة فهي له وليس لعرق ظالم حق»^(٤٤).

ويقول عمر بن الخطاب:

"من أحيأ أرضاً ميتة فهي له وليس لمحتجر حق بعد ثلاث سنين".

تحجير الأرض يعطى للمجتمع الحق في نقل ملكيتها من فرد لأخر لديه المقدرة على تعميرها

يقول عمر بن الخطاب رضى الله عنه:

"من عطل أرضاً ثلاث سنين لم يعمرها فجاء غيره فعمرها فهي له"

ولقد طبق عمر هذا المبدأ على الصحابي الجليل (بلال بن الحارث) الذي كان الرسول ﷺ قد أعطاه أرضاً بالعقيق ليزرعها فلما كان زمن عمر قال لبلال "إن رسول الله ﷺ لم يقطعك لتحجز عن الناس إنما قطعك لتعمل فخذ منها ما قدرت على عمارته ورد الباقي".

رابعاً: تحقيق التوازن بين قوى الاستثمار

الموارد المتاحة في مجتمع ما - هي مصادر الإنتاج التي يعتمد عليها هذا المجتمع في تحقيق نموه وتقدمه، ومن ثم فإن الاستخدام الأمثل لهذه الموارد ضرورة مفروضة، فإذا وجدت الأرض الزراعية في أيدي من لا يحسنون الزراعة وجب على أولى الأمر التدخل لإنقاذ هذه الثروة، وإذا

(٤٤) مسند الإمام أحمد - أبو داود - الترمذى.

اقتصرت النشاط في مجتمع ما على مجال واحد كالزراعة رغم توافر المواد الخام التي تصلح للصناعة وجب على أولى الأمر عمل كل مايلزم لتنويع النشاط والاستفادة من المواد الخام وعدم الاكتفاء بتصديرها.. ومثل هذا الأمر تنبه إليه كثير من المفكرين المسلمين ودعوا إليه يقول المرحوم الشيخ محمود شلتوت:

"الإسلام حينما طلب تحصيل الأموال بالزراعة والصناعة والتجارة نظر إلى أن حاجة المجتمع المادية تتوقف عليها كلها فإنه كما يحتاج إلى الزراعة في الحصول على المواد الغذائية التي تنبتها الأرض، يحتاج إلى الصناعات المختلفة في شئونه المختلفة المتعدده، في ملابسه ومسأكنه، في الآلات الزراعية وتنظيم الطرق، في حفر الأنهار والسكك الحديدية، في حفظ الكيان والدولة، وما إلى ذلك فيما لا سبيل إليه إلا بالصناعات، ويحتاج أيضاً إلى تبادل المنتجات والمواد الغذائية والمصنوعات مع الأقاليم التي ليست بها زراعة ولا صناعة، ولا تسعد أمة لا تسد حاجتها بنفسها، وإذن لا بد من الاحتفاظ بالزراعة والتجارة والصناعة.. ولقد أتفق علماء المسلمين على أن الصناعات وجميع الأعمال التي يحتاج إليها المجتمع فرض كفاية إذا قام به البعض سقط عن الآخرين وإن لم يقم به أحد أثموا جميعاً^(٤٥)."

قال الإمام الغزالي:

"أما فرض الكفاية فكل علم لا يستغنى عنه قوام أمور الدنيا كالطب والحساب وأصول الصناعات والسياسة.

وينبه الدكتور رجاء جارودي^(٤٦) الدول الإسلامية المنتجة للبترول أن تتخلص من دورها كعمونة بالمواد الأولية لغيرها وأن تنشأ سوقاً

(٤٥) التوجيه التشريعي في الإسلام - مرجع سابق ص ٢٥ الجزء الأول

(٤٦) المرجع السابق "رجاء جارودي وحضارة الإسلام" ص ٤٣.

مشتركة بين الدول الإسلامية والعالم الثالث لكى يصبح الإسلام كما كان بالماضى أهم مصدر يقتبس منه العالم ما يحتاج إليه في كل المجالات الاقتصادية والثقافية والعلمية.. وهذه الدعوة جرس إنذار في حينه إذ أن معظم المجتمعات تنصرف في ما منحها الله من ثروات تنصرف من وجد كنزاً لا يعرف قيمته فأخذ يبذر فيه بلا عقل ولا روية - وفي البلاد الإسلامية أكبر احتياطي العالم من البترول ومن المعادن الثمينة وهى لا تفعل أكثر من استخراج هذه الثروة من باطن الأرض - وفي غالب الأمر بمعرفة شركات أجنبية - والتنافس في بيعها للدول المتقدمة بأسعار زهيدة لتقوم الأخيرة باستثمارها وإعادةتها في شكل سلع ومنتجات تباع للبلدان الإسلامية بأعلى الأسعار.

والأدهى من ذلك أن العائد من هذه الثروات ينفق في الترف والمظاهر والسلع الاستهلاكية كالعمارات الشاهقة والسيارات الفارهة وغيرها مما يخالف المنهج الإسلامى الذى يدعو إلى الاعتدال وعدم الإسراف.

يقول تعالى:

﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ (٤٧).

والأمر يتطلب وقفة موضوعية من قادة هذه الدول لوقف هذا النزيف.

خامساً: النهى عن أكل أموال الناس بالباطل:

قال تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ

(٤٧) سورة الأعراف الآية ٣١.

تكون تجارة عن تراضٍ منكم ﴿٤٨﴾.

وقال تعالى:

﴿ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام لتأكلوا فريقاً من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون﴾ ﴿٤٩﴾.

وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «كل المسلم على المسلم حرام دمه وعرضه وماله»^(٤٠).

وعن أم سلمة رضى الله عنها قالت: جاء رجلان من الأنصار يختصمان إلى رسول الله ﷺ في مواريث قد درست (تقادم عهدهما) ليس عندهما بينة: فقال عليه السلام: إنكم تختصمون إلي وإنما أنا بشر ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض - وإنما أفضى بينكم على نحو ما أسمع برأى فيما لم ينزل على فيه، فمن قضيت له من حق أخيه شيئاً فلا يأخذه فإنما أقطع له قطعة من النار يأتي بها انتظاماً (ملصوقة) في عنقه يوم القيامة، فبكى الرجلان وقال كل منهما حق لأخي، فقال رسول الله ﷺ أما إذا قلتما فاذهبا فإقتسما ثم توخيا الحق بينكما، ثم استهما، ثم ليملل (يسامح) كل منكما صاحبه^(٥١).. وضمنا لتحقيق هذا المبدأ حرم الإسلام التعامل بالربا.

قال تعالى:

(٤٨) سورة النساء الآية ٢٩.

(٤٩) سورة البقرة الآية ١٨٨.

(٥٠) رواه البخارى ومسلم.

(٥١) رواه أحمد وأبو داود من حديث أسامة.

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ
فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِمَحْرَبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ مِرْيَسٌ
أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلُمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴾^(٥٢).

وقال سبحانه:

﴿ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ
الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ
الرِّبَا فَمَن جَاءهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَاتْتَهَىٰ فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ
فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ يَحِقُّ لِلَّهِ الرِّبَا وَيُرِي الصَّدَقَاتِ
وَاللَّهُ لَا يَجِبُ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمًا ﴾^(٥٣).

وعن جابر بن عبد الله رضى الله عنه قال: «لعن رسول الله ﷺ
أكل الربا وموكله وكتابه وشاهديه وقال هم سواء»^(٥٤).

وعن ابن عباس رضى الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا ظهر
الزنا والربا في قرية فقد أحلوا بأنفسهم عذاب الله»^(٥٥).

وحرمة الرشوة:

قال تعالى:

﴿ وَتَرَىٰ كَثِيرًا مِنْهُمْ يَسَارِعُونَ فِي الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَأَكْلِهِمُ
السَّحْتِ لِبَسِّ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾^(٥٦).

(٥٢) سورة البقرة الآيتان ٢٧٨، ٢٧٩.

(٥٣) سورة البقرة الآيتان ٢٧٥، ٢٧٦.

(٥٤) رواه مسلم انظر الترغيب ج ٣ ص ٢٨٧.

(٥٥) رواه الحاكم الترغيب ج ٣ ص ٢٩١.

(٥٦) سورة المائدة الآية ٦٢.

وعن عبد الله بن عمرو رضى الله عنهما قال: «لعن رسول الله الراشى والمرتشى»^(٥٧).

وعن أم أسامة رضى الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «لعن الله الراشى والمرتشى في الحكم»^(٥٨).

وحرَم الغش:

عن أبي هريرة رضى الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من حمل علينا السلاح فليس منا ومن غشنا فليس منا»^(٥٩).

وعن أبي هريرة رضى الله عنه: "أن رسول الله ﷺ مرّ على صبرة (كومة من الطعام) فأدخل يده فيها فنالت أصابعه بللاً فقال ما هذا يا صاحب الطعام؟ قال أصابته السماء يا رسول الله قال أفلا جعلته فوق الطعام حتى يراه الناس من غشنا فليس منا"^(٦٠).

وحرَم الغصب:

عن سعيد بن زيد رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «من اقتطع شراً من الأرض ظلماً طوقه الله يوم القيامة من سبع أراضين»^(٦١).

وعن رافع بن خديج رضى الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من زرع في أرض قوم بغير إذنه فليس له من الزرع شيء وله نفقه»^(٦٢).

(٥٧) رواه أبو داود والترمذى - المرجع السابق جـ ٣ ص ٢١٣.

(٥٨) رواه الطبرانى - الترغيب جـ ٣ ص ٤٦٣.

(٥٩) رواه مسلم - رياض الصالحين ص ٥٧٨.

(٦٠) رواه مسلم - رياض الصالحين ص ٥٧٩.

(٦١) متفق عليه - بلوغ المرام لابن حجر ص ١٥٥.

(٦٢) سنن أبي داود.

وحرمة السرقة:

قال تعالى: ﴿والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاءً بما كسبا نكالاً من الله والله عزيز حكيم﴾ (٦٣).

وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده ويسرق الجمل فتقطع يده» (٦٤).

وحرمة استخدام المال فيما يلحق الضرر بالغير:

قال رسول الله ﷺ: «من دخل في شيء من أسعار المسلمين ليغليه عليهم كان حقاً على الله أن يغرسه في جهنم رأسه أسفله» (٦٥).

سادساً: البعد عن السفه:

قال تعالى: ﴿ولا توثقوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياماً وارثو قوهم فيها واكسوهم﴾ (٦٦).

سابعاً: عدم اكتناز الأموال:

يقول تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا أنفقوا مما رزقناكم﴾ (٦٧).

ويقول تعالى: ﴿والذين يكتزون الذهب والفضة، ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم﴾ (٦٨).

(٦٣) سورة المائدة الآية ٣٨.

(٦٤) رواه أحمد.

(٦٥) رواه الحاكم واللفظ له وأحمد والطبراني.

(٦٦) سورة النساء الآية ٥.

(٦٧) سورة البقرة الآية ٢٥٤.

(٦٨) سورة التوبة الآية ٣٤.

ويقول تعالى: ﴿مثل الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله كمثل حبة أنبتت سبع سنابل في كل سنبلة مائة حبة، والله يضاعف لمن يشاء والله واسع عليم﴾ (٦٩).

وقد أنفق المسلمون الأوائل أموالهم في سبيل الله وتنافسوا في ذلك، فأنفق أبو بكر رضى الله عنه جميع ماله في سبيل الله وأنفق عمر بن الخطاب نصف ماله، كما جهز عثمان بن عفان جيش العسرة من حر ماله في غزوة تبوك.

وترجع كثرة الآيات التى تنص على الإنفاق في سبيل الله إلى أن الضن بالمال والحرص عليه وإمساكه عن البذل في سبيل الخير والبر والدفاع عن النفس والوطن والحق، يوقع الأمة في الهلاك ويعرضها لإنتهاك حرمتها.

ثامناً: تحقيق التوازن بين الإنفاق الاستهلاكي وبين الإنفاق الإستثمارى وتشجيع الإدخار:

فالإسلام يوجه أبناءه إلى الاعتدال والتوازن ويمدحهم في ذلك، يقول تعالى فيمن أسماهم بعباد الرحمن ﴿والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواماً﴾ (٧٠).

والإسلام يوجه أبناءه إلى محاربة الفساد، يقول تعالى: ﴿أن المبدمين كانوا إخوان الشياطين، وكان الشيطان لربه كفوراً﴾ (٧١).

(١) سورة البقرة الآية ٢٦١.

(٢) سورة الفرقان الآية ٦٧.

(٣) سورة الأسراء الآية ٢٧.

ويقول: ﴿يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد وكلوا واشربوا ولا تسرفوا، إنه لا يحب المسرفين﴾ (٧٢).

والإسلام يحذر أبناءه من عواقب البخل والاسراف معاً، فيقول تعالى: ﴿ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك، ولا تبسطها كل البسط فتتعد ملوماً محسوراً﴾ (٧٣).

ويقول الرسول ﷺ: «كلوا واشربوا والبسوا وتصدقوا في غير إسراف ولا مخيلة» (٧٤).

ويقول عليه الصلاة والسلام: «ما عال من اقتصد، وما افتقر من لا يسرف ولا يفتقر» (٧٥).

تاسعاً: إخراج الزكاة "زكاة المال"

يقول تعالى: ﴿خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها﴾ (٧٦).

ويقول الرسول: «ما خالطت الصدقة مالا إلا أهلكته» (٧٧).

ومعنى الحديث أن المال الذي لم تخرج منه الزكاة لا بركة فيه، وهو عرضة للضياع والتلف لما فيه من الاعتداء على حقوق الفقراء والمساكين.

(٧٢) سورة الأعراف الآية ٣١.

(٧٣) سورة الإسراء الآية ٢٩.

(٧٤) رواه الامام أحمد والنسائي وغيرهما.

(٧٥) مسند الإمام أحمد عن ابن مسعود.

(٧٦) سورة التوبة الآية ١٠٣.

(٧٧) رواه البراز والبيهقي.

عاشراً: تخصيص موارد عامة لإنفاق معين بالذات:

حدد القرآن الكريم وجوه إنفاق بعض الموارد وهى الزكاة والفيء والغنيمة، ومن ثم فإنه لا يجوز إنفاق هذه الموارد في غير المصارف المحددة لها.

قال تعالى: ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبِهِمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَامِرِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ ﴾ (٧٨).

ويقول تعالى: ﴿ مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ، كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ ﴾ (٧٩).

حادى عشر: عدم المغالاة في تحديد الضرائب المستحقة ضماناً لعدم إرهاب الممولين

فعن أنس بن مالك رضى الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «المعتدى في الصدقة كمانعها» (٨٠).

تحريم الأموال التى يأخذها العاملون على الأموال خلسة أو بدون وجه حق قال عليه الصلاة والسلام:

«من إستعملناه على عمل فرزقناه رزقاً فما أخذ بعد فهو غلول» (٨١).

(٧٨) سورة التوبة الآية ٦٠.

(٧٩) سورة الحشر الآية ٧.

(٨٠) رواه أبو داود والترمذى.

(٨١) سنن أبى داود - عن بريدة.

ثاني عشر: عدم الحصول على الأموال باستغلال النفوذ:
قال تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتَدْلَوْا بِهَا إِلَى
الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾^(٨٢).
ولقد لعن رسول الله ﷺ كل من يستعمل نفوذه للحصول على المال
قال عليه الصلاة والسلام:

«لعن الله الراشى والمرتشى والرائش بينهما»^(٨٣).

وقد كان التربح من الولاية سبباً قوياً ومبرراً لعزل الوالى عن ولايته
على عهد عمر بن الخطاب رضى الله عنه.

وبهذه القواعد والأسس تحققت العدالة الإسلامية في مجال الأموال
بالشكل الذى دفع الأعداء قبل الأصدقاء إلى الشهادة بعظمة هذا النظام.

يقول الأستاذ ماسنيون في كتابه "وجهة الإسلام"^(٨٤):

للإسلام الفضل في أنه يمثل لنا فكرة عادلة عما يقوم به كل فرد من
أبناء الوطن بدفع عشر ريع الأرض للخزانة العامة - إنه يشن الغارة على
المبادلة المطلقة ورأسمالية المصارف وقروض الدولة والضرائب غير المباشرة
على الأشياء ذات الأهمية الجوهرية، ويقف وسطاً بين الرأسمالية
والبورجوازية والشيوعية والبولشفية.

(٨٢) سورة البقرة الآية ١٨٨.

(٨٣) رواه أبو داود والترمذى.

(٨٤) انظر د. / انور الجندى "الإسلام في غزوة جديدة للفكر الإنساني" ص ٨٦.